

بمناسبة الثامن من آذار يوم المرأة العالمي

مطالبات بملاءمة التشريعات الوطنية مع مواثيق حقوق الإنسان الدولية

تعمل باتجاه عدم نيل المرأة حقوقها، بهدف توفير الفرصة للإبقاء على البناء السياسي الفاشل القائم على الوصاية والاستبداد والديكتاتورية، التي مازالت تفرض سطوتها على غالبية البلدان العربية.

وشدد مركز "شمس" في بيانه، على أنه لم يعد مقبولاً ولا مستساغاً ونحن في مطلع الألفية الثالثة أن ننشغل في حوار بيزنطي تجاوزته الإنسانية والمجتمعات الديمقراطية من قبيل هل نسبح للمرأة بالمشاركة في العمل السياسي؟ وهل النساء صالحات لإدارة الشأن العام؟ ففي الوقت الذي تتبوأ فيه المرأة في العديد من المجتمعات مراكز متقدمة في إدارة شؤون بلادها، ما زلنا ندور في حلقة مفرغة بجدار لا طائل منه بأحقية المرأة أن تقود سيارة أو حقها بالسفر وحدها، وما إذا كان يجوز لها أن تعمل في أماكن يبيع الملابس النسائية الداخلية، وهل يجوز زواج فتاة سنية من شيعي؟، أو أن المطالبة بحقوقها في بدعة وأفكار غريبة، في حين لا يطلق هؤلاء فتاواهم حول تاهيل المرأة ومحو الأمية والخرافات في صفوفها وحل المشاكل اليومية المستعصية للمواطن العربي. وإلا فالسؤال: لماذا هذا الإخفاق السياسي في حل قضايا الأمة والرجل الذكر هو صانع القرار الأوحده في هذه البقعة الممتدة من القهر إلى القهر؟

ودعا مركز "شمس" الأسرة الدولية بضرورة إلزام دولة الاحتلال الإسرائيلي لاحترام القانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن وخاصة باعتبارهن مدنيات، ولا سيما الالتزامات المنطبقة عليها بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبرتوكولها الإضافي لعام ١٩٧٧، واتفاقيات اللاجئين لعام ١٩٥١ وبرتوكولها لعام ١٩٦٧، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٧، وبرتوكولها الاختياري لعام ١٩٩٩، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩، وبرتوكولها الاختياريين المؤرخين ٢٥ أيار ٢٠٠٠، وأن تضع في الاعتبار الأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ باعتباره وثيقة دولية ملزمة.

وطالب مركز "شمس" بضرورة تعزيز مشاركة المرأة في السفارات والقنصليات وفي الأحزاب السياسية وفي الهيئات المحلية وفي كل مكونات النظام السياسي الفلسطيني. إن ذلك هو تأكيد على أهمية دور المرأة، الذي ينسجم مع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١١ بشأن المرأة والمشاركة في الحياة السياسية رقم (١٣٠/٦٦/٨/RES)، الذي يؤكد على أن المشاركة الفعالة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار على جميع المستويات أمر أساسي لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة والسلام والديمقراطية.

جنين، علي سمودي، طالب مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" امس، بضرورة ملاءمة التشريعات المحلية القائمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبضرورة قيام دولة فلسطين بتغيير التشريعات المنتقصة من حقوق المرأة، وانضمام دولة فلسطين إلى المعاهدات الدولية والتصديق عليها ورفع التحفظات عنها، وإدخال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة للمناهج الكليات الأمنية والشربية وتطوير آليات رفع الشكاوى. وبإعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ بمساعدة المؤسسات المحلية والدولية والباحثين/ات، تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء في المدن والقرى والمخيمات والأسيرات، وتعالج الآثار المدمرة لانفصال وافتراق الأسرة، وللحواجر التي تعيق الحركة والتنقل، وللجدار العازل على صحة المرأة النفسية والجسدية، والوضع الاقتصادي، وفرص الحصول على التعليم، وتجديد المناهج التعليمية على أساس نوع الجنس لتعالجة الصور النمطية السلبية عن المرأة. وبالأهمية دور وسائل الإعلام، بقيام الجامعات بسليط الضوء على القرار ١٣٢٥ في المناهج المقررة في كل من مركز دراسات المرأة، وبرنامج حقوق الإنسان، فضلا عن تشجيع عمل الدراسات والأبحاث المتعلقة بذلك. جاء ذلك عبر بيان صحفي أصدره مركز "شمس" بمناسبة الثامن من آذار يوم المرأة العالمي.

وحيا المركز تنامي مساهمة المرأة العربية في مختلف الميادين. ومشاركتها الفاعلة في مسيرة التغيير، فلم تمنعها التقاليد المحافظة من المشاركة في دعم الثورات العربية، بل إن مشاركتها لعبت دوراً مهماً في فرض التغيير على المنظمات الدولية والرأي العام العالمي ودفعه إلى الاعتراف بمكانتها ودورها، بعد أن كانت النظرة السابقة تشوبها الكثير من السلبية والانتباس.

كما إن هذا الاعتراف هو دليل على بوادر تحول داخل المجتمعات العربية على طريق العمل من أجل إحقاق الحقوق المدنية للمرأة ومساواتها مع الرجل والتخلي عن الهيمنة الاستبدادية الذكورية في الدول العربية، فالقناعة تتزايد بأن التشبث بعرف وتقاليد التمييز ضد المرأة وتهميش دورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي والمعرفي ينطوي على خطر شل دور فاعل لنصف المجتمع. ولعل الأخطر من كل ذلك إن هذا النصف هو الذي تقع على عاتقه تربية أجيال بكاملها، إن تهميش المرأة والتنكر لحقوقها لا يعني التنكر لأبسط مقومات المجتمعات الحديثة فحسب، بل هو تنكر للتنمية والتقدم والتطور، هو انتصار لقوى سياسية واجتماعية تتمسك بثقافة بألية عملت في السابق، وما زالت